

ثم أقام بيعة مملوكه مستندا الى ما قبل الزالة بيده  
واعند ربغيبية شهوده سمعت وقد صفت  
و قيل لا ولو قال الخاريج هو ملكي اشترى بيته  
هنك فقال بل ملكي و أقام البيتين قدم الخاريج  
ومن آقره لغيره بشي ثم ادعاه لم يسمع الا ان  
يذكر استقالا ومن أخذ منه مال بيعة ثم ادعاه  
لم يشترط ذكر الاستقال في الاصح والمذهب  
ان زبادة عدد شهودا احدهما لا تزوج  
و صعد الوكان لاحدهما رجلا وللآخر  
رجلي وامرأتان فان كان للاخر شاهد ومين  
رجح الشاهدان في الاظهر ولو شهدت ذر  
لاحد هما مملوك من سنة وللآخر من اكثر فالأ  
ظهر ترجيح الاكثر ولصاحبها الاجرة زه  
والزبادة الحادثة من يومئذ ولو اطلقت  
بيعة وأرخت بيعة فالمدح لهما سواء والله

لو كان

لو كان لصاحبها من آخره التاريخ يدقدهم وانها  
لو شهدت مملوكه آس ولم يشترط للحال لم يسخ  
حتى يقولوا ولو يزل ملكه او لا تعلم من يذله  
وتجوز الشهادة مملوكه الا ان استصحا بالماسبق  
من اراث وشره وغيرهما ولو شهدت باقراره  
آس بالملك له اسندهم ولو أقامها مملوك دابة  
أو شجرة لم يستحق ثمنه موجوده ولا ولدان مفصلا  
ويستحق حمل في الاصح ولو اشترى شيئا أخذ  
منه بجهة مطلقه رجح على بالتمن وقيل  
لا الا اذا ادعى ملكا سابقا على الشراء ولو ادعى  
ملكه مطلقا فنشهد والدمع سببه لم يرض  
ولو ذكر سيدا اخر ض وصل قال اجر تلك  
البيت بعشرة فقال بل جميع الدار بالعشرة  
وأقاما بيتين تعارضا وفي قول يقدم المشتري  
ولو ادعى شيئا بيدي ثالث وأقام كل منهما

الحال  
تعارضا  
فمع قول المتقطع  
منها مينا  
ولا تعارض  
فيها فله  
فيها فله  
البيعة من حرجها  
سألا الشراء  
منه وعلى القسم  
البيعتين  
البيعتين